

Distr.: General
16 November 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

الرئيسة: السيدة كينغ. (سانت فنسنت وجزر غرينادين)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

المحتويات

البند ١٣٥ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

البند ١٤٤ من جدول الأعمال: تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق

16-16888 (A)



افتتحت الجلسة في الساعة ١٠:٠٥.

٢ - وعرض الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/71/6 (Part one) و A/71/6 (Progs. 1-28))، وقال إن الإطار الذي توفره ترجمة الولايات التشريعية إلى برامج وبرامج فرعية من شأنه أن يكون أساسا لمقترحات الميزانية البرنامجية لفترة السنتين للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩؛ ويشمل موجز الخطة والخطة البرنامجية لفترة السنتين التي تغطي ٢٨ برنامجا.

٣ - وأضاف قائلاً إن موجز الخطة أُعد بقيادة الأمين العام وبالمشاركة التامة للإدارة العليا، وجرى التركيز فيه على مجالات العمل الثمانية ذات الأولوية التي حددتها الجمعية العامة في قرارها ١٧/٦٩؛ وأهداف المنظمة الطويلة الأجل؛ والاتجاهات في الولايات التي تعكس الأولويات التي حددتها الأجهزة الحكومية الدولية؛ والتحديات المقبلة.

٤ - ومضى يقول إن الإطار الاستراتيجي المقترح خضع لاستعراض حكومي دولي أجرته هيئات قطاعية وفنية وإقليمية. وأدرجت بالفعل نتائج بعض من تلك الاستعراضات في الوثيقة. وفي حالات أخرى، أُجري الاستعراض الحكومي الدولي بعد وضع المقترحات الأولية في صيغتها النهائية، وقُدمت التعديلات إلى لجنة البرنامج والتنسيق أثناء استعراضها للإطار الاستراتيجي المقترح في دورتها السادسة والخمسين. ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨، تُحدّث البرامج حسب الاقتضاء بحيث تعكس أثر القرارات المتخذة على الصعيد الحكومي الدولي بعد إعداد الإطار المقترح. وستدرج هذه التغييرات في ملزمات الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ وتقدم إلى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السابعة والخمسين.

٥ - وأشار إلى أن الإطار المقترح يعكس توجيهات الجمعية العامة في قراراتها المختلفة بشأن تخطيط البرامج، بما فيها قرارها ٨/٧٠، الذي أيدت فيه توصيات لجنة

البند ١٣٥ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (A/71/6 (Part one)، و A/71/6 (Prog. 1)، و A/71/6 (Prog. 2)، و A/71/6 (Prog. 2)/Corr.1، و A/71/6 (Prog. 3)، و A/71/6 (Prog. 3)/Corr.1، و A/71/6 (Prog. 3)/Corr.2، و A/71/6 (Prog. 3)/Corr.3، و A/71/6 (Prog. 4)، و A/71/6 (Prog. 5)، و A/71/6 (Prog. 6)، و A/71/6 (Prog. 6)/Corr.1، و A/71/6 (Prog. 6)/Corr.2، و A/71/6 (Prog. 7)، و A/71/6 (Prog. 8)، و A/71/6 (Prog. 9)، و A/71/6 (Prog. 10)، و A/71/6 (Prog. 11)، و A/71/6 (Prog. 12)، و A/71/6 (Prog. 13)، و A/71/6 (Prog. 13)/Corr.1، و A/71/6 (Prog. 14)، و A/71/6 (Prog. 15)، و A/71/6 (Prog. 16)، و A/71/6 (Prog. 17)، و A/71/6 (Prog. 18)، و A/71/6 (Prog. 19)، و A/71/6 (Prog. 20)، و A/71/6 (Prog. 21)، و A/71/6 (Prog. 22)، و A/71/6 (Prog. 23)، و A/71/6 (Prog. 24)، و A/71/6 (Prog. 25)، و A/71/6 (Prog. 25)/Rev.1، و A/71/6 (Prog. 26)، و A/71/6 (Prog. 27)، و A/71/6 (Prog. 27)/Corr.1، و A/71/6 (Prog. 28)، و A/71/6 (Prog. 28) و A/71/75 و A/71/85)

١ - السيد هويسمان (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): عرض تقرير الأمين العام عن التغييرات الموحدة المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/71/85)، وقال إن التغييرات المقترحة ناتجة عن ولايات جديدة وموسعة، وخاصة تلك المتصلة بخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتطبق على ١٧ برنامجا في طائفة واسعة من الإدارات والمكاتب.

عمل موضوعي في مؤتمر نزع السلاح والصعوبات الإجرائية من جانب الدول الأعضاء في عقد اجتماع الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح. وفي إطار الباب ٣٤، يُعزى انخفاض المعدل إلى انخفاض عدد بعثات التحقق من الامتثال نتيجة الجهود التي تبذلها إدارة شؤون السلامة والأمن لتقييم الامتثال من خلال التقييم الذاتي القطري والاستعراضات المكتبية في المقر، وكذلك إلى إنهاء النواتج في إطار تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات لأن الهيئات الحكومية الدولية المعنية لم تطلب عقد اجتماعات. ويقدم القسم الرابع من التقرير بيانات نوعية عن الأداء في إطار مختلف أبواب الميزانية على مستوى البرامج والبرامج الفرعية؛ ومعلومات عن التحديات التي أثرت على التنفيذ؛ والدروس المستفادة. وأخيراً، أوصت لجنة البرنامج والتنسيق في تقريرها عن دورتها السادسة والخمسين (A/71/16)، بأن تحيط الجمعية العامة علماً بتقرير الأمين العام (A/71/75).

٩ - السيدة وايراتبانج (تايلند): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن المجموعة تعلق أهمية كبيرة على عمل لجنة البرنامج والتنسيق بوصفها الهيئة الفرعية الرئيسية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المسؤولة عن دعم المهمة البالغة الأهمية المتمثلة في ترجمة الولايات الحكومية الدولية إلى برامج قابلة للتنفيذ. فلجنة البرنامج والتنسيق تقدم توجيهات إلى الأمانة العامة من خلال ترجمة القصد التشريعي ووضع إجراءات تقييم لتحسين تصميم البرامج وتفادي الازدواجية في الجهود؛ وهي تجسد القدرة الرقابية الأساسية للجمعية العامة في هذا المجال. واعربت عن تأكيد المجموعة من جديد التزامها إزاء لجنة البرنامج والتنسيق وتأييدها التام للتوصيات والاستنتاجات الواردة في تقرير اللجنة عن دورتها السادسة والخمسين.

البرنامج والتنسيق في تقريرها عن دورتها الخامسة والخمسين (A/70/16). وعلى وجه الخصوص، عقدت الأمانة العامة مجموعة من جلسات العمل مع مديري البرامج لتنقيح الأطر المنطقية بحيث تعكس أثر الأنشطة المنفذة بمزيد من الوضوح، تمسحياً مع الطلب الوارد في الفقرة ٨٥ من التقرير (A/70/16)، التي ترتب عليها تمحور الغالبية العظمى من الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المقترحة حول الأثر.

٦ - السيد بايز (رئيس دائرة تنسيق السياسات والرقابة): عرض تقرير الأمين العام عن أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/71/75)، وقال إن مسؤولية إعداد تقرير أداء البرامج نقلت، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦١/٢٤٥، من مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى إدارة الشؤون الإدارية. ويتضمن التقرير معلومات عن تنفيذ ١٥٠ ٣٤ ناجحاً، وهو مقياس الأداء التقليدي، ويورد سرداً عاماً للنتائج التي حققتها المنظمة بخصوص ما مجموعه ٨٠٨ إنجازاً متوقعاً في إطار ٣٦ باباً من أبواب الميزانية العادية.

٧ - وأشار إلى أن القسم الثاني من التقرير يبرز النتائج الرئيسية التي حققتها المنظمة في إطار عناصرها البرنامجية الـ ١٠، ويعرض أداء الأمانة العامة على المستوى الإجمالي في حين يغطي القسم الثالث معدل تنفيذ النواتج في الأمانة العامة الذي ارتفع من ٩٢ في المائة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٩٤ في المائة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وقال إن معدل تنفيذ النواتج الصادر بها تكليف لم ينخفض عن ٩٠ في المائة إلا تحت باين فقط من أبواب الميزانية، هما الباب ٤، نزع السلاح، حيث بلغ ٨٩ في المائة، والباب ٣٤، السلامة والأمن، حيث بلغ ٦٨ في المائة.

٨ - وتناول الباب ٤، فأشار إلى أن انخفاض معدل تنفيذ النواتج يُعزى في المقام الأول إلى عدم الاتفاق على برنامج

المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية والاتفاقات الدولية. ونظراً لأن فترة التنفيذ الممتدة ١٥ سنة لخطة ٢٠٣٠، ستبدأ جدياً في إطار الخطة البرنامجية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، فسيكون من المهم، بصفة خاصة، ضمان أن تتطور الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز والنتائج المحددة في الخطة، بشكل يتماشى مع القرارات التي اتخذها الدول الأعضاء في الاجتماعات الحكومية الدولية. وفي هذا الصدد، تتطلع المجموعة إلى معرفة كيف ستعكس التغييرات المتصلة بخطة ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا في اقتراح مخطط الميزانية والميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

١٤ - وأشارت إلى ضرورة تحسين تقديم التقارير إلى لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الخامسة بشأن المبادرات الإدارية. وينبغي على وجه الخصوص تقديم إيضاح بشأن الكيفية التي سيسر بها تنفيذ إطار التنقل والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام أوموجا عملية تخطيط البرامج، بما في ذلك الأثر المترتب في تنفيذ البرامج وتحقيق الكفاءة والإطار الزمني للتنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، واستناداً إلى الدروس المستفادة، ينبغي بذل جهود أكبر لتقييم فعالية المبادرات والإنجازات المتوقعة والفوائد، بما في ذلك الأثر على الإنتاجية.

١٥ - وأضافت أن مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ينبغي أن يؤدي دوراً رئيسياً في تنفيذ المبادرات التنظيمية والإدارية، بينما يسعى إلى تجنب ازدواجية الجهود وتعزيز فعالية البرامج. ومن أجل ضمان مواءمة عملها مع أولويات الدول الأعضاء والولايات الحكومية الدولية، فلا ينبغي للمجلس أن يتخذ مبادرات لا تدعمها ولاية حكومية دولية، وينبغي أن يعرض جميع المبادرات على هيئات الإدارة المعنية قبل التنفيذ.

١٠ - ومضت قائلة إن المجموعة ترحب أيضاً بالتوجيهات التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، ولكنها تشدد على أن مهمة تحديد أولويات الأمم المتحدة هي حصراً من صلاحيات الدول الأعضاء. وبالنظر إلى أهمية عمليات التقييم في الأمانة العامة، تتوقع المجموعة أن ينفذ المديرين بدأب توصيات واستنتاجات لجنة البرنامج والتنسيق، وتتوقع أيضاً من الأمانة العامة، عند إعداد موجزات الخطط المقبلة، أن تتشاور على نطاق واسع مع الدول الأعضاء قبل تقديم مقترحات بشأن إصلاح الإدارة إلى الجمعية العامة.

١١ - وأشارت إلى أن المجموعة تعلق أهمية كبيرة على تقرير الأداء البرنامجي باعتباره أداة رئيسية للمساءلة والإدارة تستخدمها الدول الأعضاء والأمانة العامة، وخاصة فيما يتعلق بالدروس المستفادة، مع التشديد على ضرورة أن تتبع النواتج الإضافية خلال فترة السنتين من ولايات حكومية دولية أساساً. وهي راضية عن مضمون التقرير وشكله؛ ويجب تقديم أية تغييرات مقترحة على تلك العناصر إلى الجمعية العامة للنظر فيها.

١٢ - وتناولت تقرير الأمين العام عن التغييرات الموحدة للخطة البرنامجية لفترة السنتين، فقالت إن المجموعة تشدد على أهمية الربط بين الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية والجوانب البرنامجية المتعلقة بالميزانية، ورصد التنفيذ وأساليب التقييم المتعلقة بالميزانية، والنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة (ST/SGB/2013/4 و ST/SGB/2015/4).

١٣ - وأكدت أن الأولويات الطويلة الأجل المحددة بموجب الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ يجب أن تعكس الأولويات التي حددتها الدول الأعضاء، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية

وقالت إنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير أصدر المكتب ٣٦٢ تقريراً من تقارير الرقابة، بينها ٧ تقارير إلى الجمعية العامة. وتضمنت التقارير ١٠٦٨ توصية بتحسين الضوابط الداخلية وآليات المساءلة والارتقاء بالكفاءة والفعالية على صعيد المنظمة، تم تصنيف ٧٥ توصية منها بأنها بالغة الأهمية بالنسبة للمنظمة. وقدمت التقارير أيضاً تحليلاً يغطي فترة ثلاث سنوات، للاتجاهات في توصيات مراجعة الحسابات، مصنفة بحسب العناصر الخمسة المتكاملة للرقابة الداخلية وهي: بيئة الرقابة، والمعلومات والاتصالات، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة والرصد. وفي كل سنة من هذه السنوات، استخدم الجزء الأكبر من التوصيات المتصلة بأنشطة المراقبة، التي تشير إلى طائفة من السياسات والإجراءات والآليات الأخرى المستخدمة، من أجل الحد من المخاطر أثناء تنفيذ البرامج.

٢٠ - وأشارت إلى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية نفذ عدداً من التحسينات لتحسين تركيزه وخضوعه للمساءلة عن موارده. وحدثت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات هيكلها التنظيمي وتسلسلها الإداري وأنشأت فريقاً عاملاً معنياً بتحسين قدرة مراجعة الحسابات في بيئة نظام أوموجا. وبالإضافة إلى ذلك، وبمشاركة أصحاب المصلحة، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية استعراضاً لتصنيفات المكلفين بمراجعة الحسابات. ونتيجة لذلك، واعتباراً من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، سيجري الاستعاضة عن التصنيفات باستنتاج عام يعكس جوهر نتائج مراجعة الحسابات، بهدف تحسين الإبلاغ عن نتائج عمليات مراجعة الحسابات الداخلية لحوكمة المنظمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت شعبة التفتيش والتقييم صقل النهج القائم على تقييم المخاطر وجهودها من أجل تطوير قدرات الموظفين.

١٦ - وقالت إن المجموعة تؤيد الجهود التي يبذلها مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتتطلع إلى تلقي معلومات مفصلة عن التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف ذات الصلة. ولا تزال قلقة إزاء نقص الموارد والتمويل لدعم تنفيذ الأطر الإنمائية العالمية والإقليمية في أفريقيا. واحتتمت كلمتها قائلة إن وحدة التفتيش المشتركة، بوصفها الهيئة الرقابية الخارجية المستقلة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة، يتعين أن تضطلع بدور حاسم في تعزيز مهمة التقييم في المنظمة لتمكينها من تحقيق أهدافها.

١٧ - السيدة أواتاني (اليابان): قالت إن الدورة السادسة والخمسين للجنة البرنامج والتنسيق كانت مثمرة: ووفدها يؤيد الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقريرها (A/71/16).

١٨ - وأشارت إلى أن لجنة البرنامج والتنسيق تضطلع بدور هام في وضع الميزانية العادية، وكذلك في السعي إلى تحقيق الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة فيها، وخاصة من خلال دراسة الولايات التشريعية والبرامج المقترحة وتحديد مجالات التداخل والازدواجية في جميع أنحاء المنظومة.

البند ١٤٤ من جدول الأعمال: تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/71/337 (Part I)) و A/71/337 (Part I)/Add.1/Rev.1

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (A/71/295)

١٩ - السيدة مندوزا (وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): عرضت تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن أنشطته التي لا تشمل أنشطته المتعلقة بحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/337 (Part I) و A/71/337 (Part I)/Add.1/Rev.1).

٢١ - وأضافت أن شعبة التحقيقات نشرت نظاما جديدا لإدارة قضايا التحقيقات، goCASE، يوفر قدرات متكاملة لتلقي المعلومات وتجهيزها فضلا عن أدوات تحليلية متقدمة. وارتفعت نسبة القضايا المعلقة لمدة ستة أشهر أو أقل من ٢٩ في المائة إلى ٦٢ في المائة منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق؛ وسيواصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية خفض أعماله المتأخرة في السنوات المقبلة. وأخيرا، سيدعم مكتب خدمات الرقابة الداخلية الأمين العام في مسؤولياته الرقابية بهدف إيجاد أمم متحدة قوية وخاضعة للمساءلة محصنة بأعلى مستوى للرقابة الداخلية لتحقيق نتائج موضوعية فعالة.

٢٤ - وأشار إلى أنه من بين المخاطر المؤسسية الستة التي حددتها الأمانة العامة، أجرت اللجنة تحليلا متعمقا للمخاطر المتصلة بالتمويل الخارج عن الميزانية وأشارت إلى ضرورة توخي الحذر في الاعتماد على هذا التمويل، نظرا للفجوة المتزايدة بين التبرعات والاشتراكات المقررة. وفي حين أن غالبية الكيانات التي تعتمد على التمويل الخارج عن الميزانية لديها بشكل ما استراتيجية لتعبئة الموارد ومكتب مخصص لجمع الأموال، فينبغي وضع استراتيجية لتعبئة الموارد على نطاق الأمانة العامة، استنادا إلى الدروس المستفادة والممارسات الجيدة التي حددتها وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها بشأن تعبئة الموارد (JIU/REP/2014/1). وفي حين أنه قد ينظر إلى الاعتماد على التمويل من خارج الميزانية على أنه يؤثر على المنظمة بحيث تركز على أولويات المانحين في مقابل أولويات الدول الأعضاء، فإن معظم الموارد الخارجة عن الميزانية التي تتلقاها الإدارات والمكاتب تندرج ضمن ولاياتها وبرامج عملها المحددة. وينبغي للأمانة العامة أن ترصد مع ذلك أي تأثير للمانحين على أولويات البرامج في المنظمة. وتلزم أيضا قدرات مكرسة لإقامة بنية مثلى وضوابط للصناديق الاستثمارية. وبالنظر إلى الحاجة إلى الحصول على تمويل من خارج الميزانية، يجب على المنظمة تقدير المخاطر ذات الصلة وإدارتها على نحو تام، بسبل منها وضع ترتيبات تنظيمية وتنمية قدرات جديدة داخل الأمانة العامة.

٢٥ - وأضاف أنه في ما يتعلق بكفاءة وأثر خدمات المراجعة التي يضطلع بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، تمشيا مع توصية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

٢٢ - السيد ميم (رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة): عرض تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة عن أنشطتها للفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٥ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦ (A/71/295)، ورحب بالتحسن في تنفيذ عمليات حفظ السلام لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة. ورغم تسجيل مكتب خدمات الرقابة الداخلية اتجاهها عاما ذا منحى هبوطي في عدد التوصيات البالغة الأهمية التي فات موعد تطبيقها، فإن الجزء الأكبر من هذه التوصيات، وكذلك تقارير مراجعة الحسابات غير المرضية، المتصلة ببعثات حفظ السلام تعد مسألة تستدعي اتخاذ إجراءات متضافرة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكفل المكتب أن يكون لدى الجهات صاحبة المصلحة فهم واضح لكيفية التوصل إلى تلك التصنيفات ووضع التوصيات.

٢٣ - وأشار إلى استمرار الاهتمام بتنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر، وأكد على ضرورة أن يكفل الأمين العام توفير القدرات اللازمة للتنفيذ الفعال واستمراره، وهي مسألة ذات أهمية خاصة بالنظر إلى التعيين المقبل لأمين عام جديد. وقال إن اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة ستواصل

٢٨ - وأعرب عن ترحيبه بالتقدم الذي أحرزته الأمانة العامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك وضع خطة تحقيق الفوائد في صيغتها النهائية، وتوضيح الفوائد المتوقعة الرئيسية، وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة تتطلع إلى تلقي تفاصيل عن تلك الفوائد وغيرها من الفوائد الموثقة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وبالإضافة إلى ذلك، فمع التقدم المحرز في استقرار نظام أوموجا، يجب على المنظمة تطوير القدرة على الاستفادة من النواتج ذات الصلة، من أجل تحديد الوفورات في التكلفة بين أمور أخرى. وأكدت اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة أيضا على ضرورة تثقيف المديرين والموظفين بأهمية الضوابط الداخلية الصارمة، وأشادت بالأمانة العامة لإكمالها لسياساتها لمكافحة الغش، التي يجب الآن أن تنفذ باستمرار على نطاق المنظمة.

٢٩ - وتناول التنسيق بين هيئات الرقابة، وأشار إلى أن العلاقة بين مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية تعززت من خلال الاجتماعات الثلاثية وتبادل خطط العمل لتفادي ازدواجية الجهود. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات يستكشفان فرص دراسة جهود المنظمة لدعم خطة ٢٠٣٠ كجزء من أعمال مراجعة الحسابات. فمن شأن وضع استراتيجية منسقة، تُجمّع العمل الجماعي للهيئات الرقابية، أن يعطي صانعي القرار صورة أكمل عن المسائل التي يتعين معالجتها، وبالتالي يعزز نظام الرقابة ويسهم في تحسين الفعالية والشفافية والمساءلة.

٣٠ - السيد شاملونغراسر (تايلند): قال، متحدثا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يؤدي دورا أساسيا من خلال قيامه بتحسين الضوابط الداخلية وآليات المساءلة، وكفاءة المنظمة وفعاليتها. وفي هذا

ذات الصلة، فإن المكتب سيكفل ألا تقدم أية مشورة أو تعليقات عامة بشأن حالات تخضع للمراجعة أو التحقيق ما لم تكن الإحالة ذات الصلة قد اكتملت. وستضمن أيضا أن تتضمن أدلتها الإرشادية الداخلية أقساما عن الخدمات الاستشارية، وهو تدبير ينبغي وضعه في صيغته النهائية دون تأخير. بيد أن اللجنة أعربت عن أسفها لأن توصيتها بشأن الحاجة إلى آلية مركزية لتلقي البلاغات لم تنفذ حتى الآن، حيث أن من شأن هذه الآلية أن تعزز جهود التحقيق الشامل، وخاصة من خلال تحسين اكتمال ودقة تقارير الغش والغش المفترض.

٢٦ - وأكد على ضرورة أن يوطد مكتب خدمات الرقابة الداخلية عمله المهام في مجال الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في عمليات حفظ السلام من أجل تحديد مجموعة محددة من الضوابط الإدارية اللازمة منذ بداية أية عملية لحفظ السلام. ومن شأن ذلك أن يتيح لمكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعة قوة هذه الضوابط مع إنشاء عمليات جديدة لحفظ السلام، بهدف درء الانتهاكات وتقليل الحاجة إلى التحقيقات.

٢٧ - وأضاف أن المكتب يستفيد من الربط بين استراتيجية الإدارة المركزية التنظيمية للمخاطر وبرنامج عمله لتعزيز التكامل بين شعبه والاتساق فيما بين خطط العمل ومقترحات الميزانية تمشيا مع المخاطر الرئيسية التي تواجه المنظمة. وأعرب عن تفاؤل اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بمبادرات المكتب لوضع استراتيجية تفصيلية للرقابة متصلة بتنفيذ خطة ٢٠٣٠ والتزامه بموافاة الإدارة والجمعية العامة بالمعلومات اللازمة لتقييم التقدم المحرز وتحديد فرص التحسين في جهود الأمانة العامة من أجل دعم جهود التنفيذ الوطنية.

على تنفيذ ولاياته. وأشار إلى النقاط البارزة المتعلقة بالرقابة على المخطط العام لتجديد مباني المقر، ولجنة الأمم المتحدة للتعويضات، وأعمال التشييد في الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين في أروشا. وأشار كذلك إلى أن نتائج مراجعة حسابات إدارة أنشطة التشييد الإضافية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد وضعت في صيغتها النهائية في تموز/يوليه ٢٠١٦ ولكنها غير مدرجة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية الحالي (A/71/337 (Part I))، وتشدد المجموعة على ضرورة أن يتم في الوقت المحدد تقديم جميع التقارير إلى الجمعية العامة بشأن المسائل غير المتعلقة بحفظ السلام.

٣٣ - وأضاف أن المجموعة تعرب عن شكرها للجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة لما تقدمه من مساعدة على مستوى الخبراء إلى الجمعية العامة في اضطلاعها بمسؤولياتها الرقابية، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٧٥/٦١، وترحب بتعليقاتها وتوصياتها الرامية إلى تعزيز كفاءة وأثر أنشطة مراجعة الحسابات والمهام الرقابية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية. واحتتم كلمته قائلا، إن المجموعة تتطلع إلى مناقشة استقلالية عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٣٤ - السيدة باومان (سويسرا): تكلمت أيضا باسم ليختنشتاين، وسلطت الضوء على الدور المركزي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في تعزيز حوكمة الأمم المتحدة وأدائها لعملها، والحاجة إلى أن تكون وظيفة الرقابة الداخلية قوية، لتعزيز مساءلة المنظمة وشفافيتها وفعاليتها.

٣٥ - وأشارت إلى أن الاستقلال يعد شرطاً مسبقاً حيويًا لأي وظيفة للرقابة. ويجب أن يحتفظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية بدرجة مناسبة من الاستقلال الحقيقي والمفترض عن الإدارة في الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك فيما يتعلق بتحديد خطط عمله ومضمون تقاريره، وطلب

الصدد، تشدد المجموعة من جديد على الاستقلال التشغيلي للمكتب، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بء، وكذلك دوره المحوري في مساعدة الأمين العام في الاضطلاع بمسؤولياته في مجال الرقابة الداخلية عن طريق المراجعة الداخلية للحسابات والرصد والتفتيش والتقييم والتحقيق. وتتطلع المجموعة أيضا إلى قيادة وكالة الأمين العام الجديدة لخدمات الرقابة الداخلية لكفالة تنفيذ ولايات المكتب وتلقى أحدث المعلومات عن التدابير المتخذة لاستعادته لمصداقيته، التي كانت في بعض الأحيان موضع شك من جانب الدول الأعضاء. وتؤكد المجموعة من جديد على الدورين المنفصلين والمميزين لآليات الرقابة الداخلية والخارجية، وترحب في هذا الصدد بالدور الذي أسهم به التنسيق بين كيانات الرقابة في تحسين تنفيذ ولاياتها.

٣١ - وأشار إلى مختلف التوصيات الصادرة عن المكتب المتعلقة بتحقيق وفورات في التكلفة، واسترداد المدفوعات الزائدة، وتحقيق المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة والتحسينات الأخرى، بما يكفل إدارة المخاطر على نحو متسق ومنهجي من خلال عمليات رقابة مركزة. وقال إن المجموعة تشير أيضا إلى الآثار المالية المترتبة على التوصيات الصادرة في الفترات السابقة والمنفذة بصورة مرضية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. بما مجموعه ٢,١ مليون دولار تقريبا. ويجب على الأطراف صاحبة المصلحة التأكد من تنفيذ كل توصيات المكتب ومن التخفيف من المخاطر على نطاق المنظمة.

٣٢ - ومضى قائلا إنه بالنظر إلى التحديات المستمرة التي يفرضها معدل الشواغر في المكتب، وبخاصة في الميدان، فإن المجموعة تتطلع إلى الحصول على أحدث المعلومات عن التوظيف والاستبقاء وتنمية الموارد البشرية، وتشجع الجهود الرامية إلى معالجة المسائل الأساسية لضمان قدرة المكتب

الأنشطة وتفادي الازدواجية المحتملة في الجهود. ورحبت أيضا بالجهود الجارية التي يبذلها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لترسيخ إدارة المخاطر بصورة منهجية. وشددت في الختام على ضرورة التنفيذ الكامل لتوصيات المكتب الموجهة إلى مديري البرامج بإنشاء أطر زمنية واقعية للتنفيذ والالتزام بها، ورصد التنفيذ على نحو يتسم بالكفاءة.

٣٨ - السيدة نورمان شاليه (الولايات المتحدة الأمريكية): رحبت بالتحسينات الكبيرة في شعبة التحقيقات في مكتب خدمات الرقابة الداخلية تحت قيادة وكيله الأمين العام الجديدة، بما في ذلك تعيين مدير جديد للشعبة، وإكمال التحقيقات في الوقت المحدد، والانخفاض في عدد الحالات التي لم يبت فيها منذ فترة طويلة. ورحبت أيضا بالتحسن في معدل تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٣٩ - وأشارت إلى أن اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة تقدم آراء قيمة في مسائل حاسمة لفعالية وأداء الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أشارت إلى توصياتها إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وخاصة فيما يتصل بإدارة المخاطر التنظيمية والضوابط الداخلية والتحقيقات، ورحبت بتقييماتها غير المتحيزة لعمل المكتب.

٤٠ - وأضافت أن مختلف كيانات الرقابة أعربت عن القلق إزاء قلة الإبلاغ عن الغش. ويجب على مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يعمل على نحو استباقي لتخفيف مخاطر الغش، والتحقيق في حالات الغش، وإبلاء الأولوية للجهود الرامية إلى تحديد ومنع الاحتيال والتبديد وإساءة الاستعمال. وأثنت على جهود المكتب في السنوات الأخيرة لتعزيز التحقيق في قضايا الاحتيال والاستغلال الجنسي، بسبل منها تدريب موظفي التحقيقات الوطنيين على التحقيق في ادعاءات الإيذاء الجنسي الموجهة ضد الأفراد العسكريين النظاميين. ويجب على المكتب أن يواصل استكشاف سبل

الموارد اللازمة لقيامه بعمله، وتسييره لعمله بصورة موضوعية وخالية من التدخل، وفي تعاون مع الإدارة وأصحاب المصلحة، واختياره لموظفيه، وتواصله مع الجمعية العامة والأمين العام بشأن المسائل ذات الأهمية الحاسمة.

٣٦ - وشددت على الحاجة إلى نهج يركز على المخاطر إزاء الرقابة، وأعربت عن اتفاقها مع اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بشأن أهمية تشجيع الإدارة على أن تضمن أن يصبح تحديد المخاطر وإدارتها بشكل منهجي وسيلة قياسية لممارسة العمل، وعلى ضرورة بناء قدرات الإدارات والمكاتب على تنفيذ ومواصلة إدارة المخاطر المؤسسية. وأعربت عن موافقتها بالمثل على الحاجة إلى توطيد عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية في مجال الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. وينبغي للمكتب أن يحدد الضوابط الإدارية المعينة التي يتعين تطبيقها في بعثات حفظ السلام منذ البداية، ورصد فعاليتها بينما يجري تشكيل عمليات جديدة، مما يجعل المنظمة أقدر على وقف أي اعتداء قبل وقوعه. وفي هذا الصدد، يجب أن تتوافر للمكتب موارد كافية للتحقيق في الادعاءات في حينها من أجل منع فقدان الأدلة ومساءلة الجناة.

٣٧ - السيدة بيليري (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): تكلمت باسم ألبانيا وتركيا والجزيل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ وبالإضافة إلى ذلك أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقالت إن عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية يجعل المنظمة أقوى وأكثر كفاءة وأكثر فعالية. ورحبت بقيام المكتب بالإبلاغ عن أنشطته بشكل واضح وعن مساعيه لتحسين أدائه. وأثنت بالمثل على مبادراته لتعزيز التعاون والتنسيق مع كيانات الرقابة الأخرى، وشجعت على توسيع وتكثيف تلك

مسألة معدلات الشغور، التي يمكن أن تؤثر على الإنجازات الموضوعية للمكتب. وأعربت عن تقدير وفدها للتحسينات في مجال عمل المكتب التي اقترحتها اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، وكذلك مشورته إلى الجمعية العامة، وأبدت تطلعها إلى مواصلة مناقشة الاستقلال التشغيلي للمكتب. وأكدت من جديد الحاجة إلى الحفاظ على الدورين المنفصلين لآليات الرقابة الداخلية والخارجية، وعلى إطار العمل الذي يعزز بعضه بعضا من أجل بناء منظمة أقوى وأكثر كفاءة تشكلها كيانات الرقابة، ودعت الجمعية إلى أن تنقل أهمية العمل الذي يقوم به مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى الأمين العام المقبل.

٤٤ - السيد كيسوكا (جمهورية تنزانيا المتحدة)، لفت انتباه اللجنة إلى الفقرة ٧٠ من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/71/337 (Part I))، وقال إنه يرغب في توضيح عناصر مبلغ ٧,٩ مليون دولار المشار إليه في ما يتصل بآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين في أروشا، لأنه لا يطابق الاعتماد المدرج في الميزانية وقدره ٨٠٠ ٧٨٧ ٨ الذي يقر به وفده.

٤٥ - السيدة ميندوزا (وكالة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): قالت إن استعادة مكتب خدمات الرقابة الداخلية لمصداقيته يعد مهمة حاسمة مثلها مثل مهمة ضمان استقلاله التشغيلي، وسيكون من بين أهم شواغل المكتب في عمله على تعزيز قدراته، وبناء الشراكات مع العملاء والكيانات الرقابية الأخرى وتحسين توقيت وجودة تقاريره. وأشارت إلى أنها سترد على السؤال الذي طرحه ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة في المشاورات غير الرسمية.

٤٦ - السيد ميم (رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة): قال إن منظور وتوجيهات اللجنة الخامسة أمر حيوي في تعزيز عمل اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة.

لمساعدة البلدان المساهمة بقوات في إجراء تحقيقات نزيهة وشاملة عن سوء السلوك في الميدان. وأخيرا، وعلى الرغم من الظروف الصعبة في الميدان، يجب على المديرين أن يقوموا بالتنفيذ الفوري للتوصيات لمعالجة التقارير غير المرضية المتصلة ببعثات حفظ السلام.

٤١ - ومضت قائلة إن التحديات التي تعترض الاستقلال التشغيلي للمكتب لا تزال مصدر قلق. وفي هذا الصدد، فإن تمتع المكتب بسلطة أكبر على ميزانيته سيمكنه من أداء مهامه الرقابية بمزيد من الفعالية. وينبغي للمكتب أيضا أن ينتهي من وضع مبادئه التوجيهية وبروتوكولاته بشأن تقديم المشورة إلى الإدارة عن الحالات التي تخضع للمراجعة أو التحقيق. وفي حين أن النهج القائم على المخاطر الذي يتبعه المكتب في تحديد خطة عمله السنوية وعمله بشأن تنفيذ سجل المخاطر والضوابط الداخلية سيمكن من استهداف الموارد بقدر أكبر من الفعالية، فإن أي نظم وسياسات جديدة ينبغي أن تقتصر بتوفير التدريب المناسب للموظفين وبناء قدراتهم. وأخيرا، رحبت بجهود وكالة الأمين العام الرامية إلى تعزيز الأداء من جانب شعب المكتب والتضامن فيما بينها، وشددت على الحاجة إلى اتباع نهج متكامل على نطاق المكتب لإدارة المخاطر.

٤٢ - السيدة تشاي (سنغافورة): قالت إنها تؤيد دور مكتب خدمات الرقابة الداخلية في دعم المساءلة والعدالة في الأمم المتحدة، وأثنت على جهود وكالة الأمين العام لمواجهة التحديات والتمسك بأعلى المعايير الأخلاقية والمهنية في جميع أنحاء الأمانة العامة.

٤٣ - وأشارت إلى أنها بينما ترحب بجهود المكتب لمساعدة المنظمة في ضمان تحقق وفورات في التكلفة، ومكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة، وإدارة المخاطر بصورة منهجية، فإنها تحث على القيام بمزيد من المبادرات لمعالجة

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة
لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع) (A/C.5/71/L.2)

مشروع القرار A/C.5/71/L.2: جدول الأنصبة المقررة لقسمة
نفقات الأمم المتحدة: الطلبات المقدمة في إطار المادة ١٩
من الميثاق

٤٧ - اعتمد مشروع القرار A/C.5/71/L.2.

رفعت الجلسة الساعة ١١:٢٠.